الموقف الأمريكي تجاه القضايا العربية 1990– 2016

(الصحراء الغربية أنموذجا)

أ.مفيد خليفة عمر البكباك

جامعة مصراتة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

Mofid408@gmail.com

ملخص الدراسة

تعد قضية الصحراء من أقدم النزاعات في المنطقة، وهي من مخلفات الحرب الباردة، فقد شكلت أزمة الصحراء منطقة تجاذب واستقطاب للعديد من الدول، وتباينت فيها المواقف مابين الوساطة للحل والدعم المباشر؛ خصوصا في فترة الحرب الباردة مابين المعسكرين الشرقي والغربي. ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة، فقد تأثرت القضية باستمرار، نتيجة للمتغيرات الجيوستراتيجية في العالم، وتقلب مصالح الدول العظمى والقوى الإقليمية، ومن غير المستبعد أن تكون هذه المصالح والاستراتيجيات على حساب المنطقة العربية، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة وهي تستمد موقفها من مكانتها الدولية والوصاية الدولية على مناطق النزاع، الأكثر تأثيرا في تطورات قضية الصحراء، من خلال مبادرات التسوية (مشروع بيكر) إلى تشجيعها لمفاوضات (مانهاست) في نيويورك بين أطراف النزاع للتوصل إلى حل؛ وبناء عليه تسعى هذه الدراسة إلى تقصي بواعث وتداعيات مشكلة الصحراء الغربية، ورؤية وتفاعل وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القضية، باعتبارها إحدى القضايا العربية التي حضيت باهتمام واسع في سياق التحولات التي مرت بها المنطقة في الفترة موضوع الدراسة.

Summary

the case of (alssahra) is considered from the oldest dispute cases in the area, since such case is from the remnant of the cold war, also ASSAHRA crisis has became an area of dispute which attracted many forces of the countries, since the functions have been various as a mediator to solve the matter and as a direct supporter especially during the period of the cold war between the eastern camp and the western camp.
During the collapse of the soviet union and appearing of the united states as a great one force, the case of ASSAHRA has been affected continually because of the geostrategic changing in the world, also because of the changing in the benefits of the great nations and the regional forces, since it is expected such these changing would be reflected on the Arabic area negatively.
Thus, the USA became the more affected side in ASSAHRA case by exploited its international position and its international trusteeship on the dispute area by presenting the Settlement initiative (baker project) which enhances negotiations of (MENHAST) in new York between the case sides which aims to reach to a solution, therefore this study aims to analyze the affects of ASSAHRA (the western dessert) , how the USA view such case and how the USA deal with it because it is one the the Arabic cases that has been given an attention widely during the changes that happened in the area.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من اعتبار أن مشكلة الصحراء الغربية من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في المنطقة، واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المنطقة على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية، ومن الضرورة بمكان تسليط الضوء على التطور التاريخي والسياسي للمشكلة ، كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، وبالتالي بيان مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال فترة الدراسة تجاه هذه المشكلة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على تاريخ هذه المشكلة وأطراف النزاع فيها، وبيان الأثر الذي تتركه هذه المشكلة التي لازالت قائمة منذ فترة طويلة على منطقة المغرب

العربي، ودور الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها خدمة لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم.

إشكالية الدراسة: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية لها مصالح حيوية في مناطق العالم كلها، والمغرب العربي بموقعه الاستراتيجي من بين المناطق التي تشكل بمقوماتها ارتكازا حيويا للمصالح الأمريكية، وبالتالي، فان إدراك صانع القرار الأمريكي بشأن المنطقة لا يمكن أن تحكمه إلا محددات السياسة الخارجية التي تأخذ في الحسبان جملة المصالح والأهداف ذات الصلة برؤية قوة عالمية لمصالحها الحيوية بحجم الولايات المتحدة الأمريكية.

تبعا لهذا، فإن هذه السياسة في مختلف أطوارها، سعت عبر محددات (سياسية، اقتصادية، أمنية وأخرى إستراتيجية) إلى تجسيد تلك السياسة من خلال تعامل الإدارات الأمريكية المتعاقبة ما بعد الحرب الباردة، والتي لها أبعاد ودلالات مهمة تتضح مضامينها في مشكلة البحث القائمة على التساؤلات الآتية:

- كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع قضية الصحراء الغربية ؟
- هل تملك الولايات المتحدة رؤية واضحة أو إستراتيجية معينة في تعاملها مع قضية الصحراء ؟
- ما هي السياسة الخارجية التي تجسدها الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول أطراف النزاع؟

فرضية الدراسة: تعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن مجمل مواقف الإدارات الأمريكية من مشكلة الصحراء الغربية لا تعتمد على سياسة واحدة ثابتة، وإنما أمام سياسات متباينة من إدارة إلى أخرى، تخضع في جوهرها لتجاذب مصالح الولايات المتحدة في المنطقة حسب المتغيرات الإقليمية والدولية.

منهجية الدراسة: في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام عدة مناهج لتحقيق الهدف العلمي، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي المشوب بتسلسل الأحداث لتطورات القضية بصورة متكاملة، للوصول إلى رؤية بحثية تمنح الباحث

الاستزادة المعلوماتية فيما يخص مشكلة الصحراء الغربية، كذلك وجب استخدام المنهج الوصفي لدراسة واقع الأحداث ومواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم موضوع الدراسة، فضلا عن منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الحالة موضوع الدراسة (مشكلة الصحراء الغربية) وذلك بدراستها من كافة الجوانب بهدف التعمق وتحليل كل الجزئيات المرتبطة بها خلال فترة الدراسة.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة: تحاول هذه الدراسة تحليل الموقف الأمريكي تجاه قضية الصحراء الغربية، في الفترة 1990-2016 أي ما بعد الحرب الباردة، بما في ذلك تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالتالي في ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمتغيرات والمستجدات في واقع النظام الدولي عقب انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

مقدمة

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة، وفتح الأبواب على مصاريعها لفرض هيمنتها عالميا، في ظل ما أصبح يعرف بالنظام العالمي الجديد، الذي افتتحته بالحرب على العراق عام 1991. ولتحقيق هذه الهيمنة وتكريسها، كان لابد من إيجاد المبررات الأخلاقية والقانونية والسياسية، التي يمكن الاستناد عليها لتبرير تدخلها في شؤون الدول، وفرض جدول أعمالها الكوني، وقد كان في مقدمة هذه المبررات، قضايا الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومقاومة الجريمة المنظمة والمخدرات، وفي مراحل تالية، برزت قضايا مستجدة مثل حماية المدنيين...إلخ، فقد أصبحت هذه القضايا وغيرها، مفاتيح للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول، وقد يظهر غيرها فيما بعد لتبرير مثل هذه التدخلات، كما أصبحت هذه المفاتيح معيارا ودليلا لعلاقة الولايات المتحدة مع غيرها من الدول، فقد أصبح التجاوب مع هذه الأطروحات، الوصفة الضرورية لتحسين علاقاتها مع الدول الأخرى، سواء كانت صادقة في هذه الأطروحات أو غير ذلك.

وقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلى جعل المنطقة العربية بؤرة التفاعل مع هذه الأطروحات، بحكم إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وتركيزها على مقاومة الإرهاب، الذي ينبعث وفق تحليلها، من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعيبة، في العالم الإسلامي بشكل عام، وهو ما يستوجب تصحيح هذه الأوضاع للانخراط في عملية إصلاحية واسعة يجب أن تقودها الولايات المتحدة، سواء بالإقناع أو بالإرغام إذا تطلب الأمر ذلك، وكل ذلك جعل المنطقة العربية تشكل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، على اختلاف درجة الاهتمام من دولة إلى أخرى.

إن قضية الصحراء الغربية هي إحدى القضايا المهمة اليوم في المنظور الأمريكي، وتشكل هذه القضية الكثير من الأبعاد لرسم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وأطراف النزاع هي دول مهمة من زاوية هذه القضية، وفي هذه الدراسة سيتم التطرق لإحدى أهم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه المنطقة العربية (المغاربية)، حيث سيتم تناول ذلك من خلال محورين الأول: الخلفية التاريخية لنزاع الصحراء الغربية، بينما يتناول المحور الثاني: سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية الصحراء الغربية في الفترة موضوع الدراسة.

أولا: الخلفية التاريخية لنزاع الصحراء الغربية

تقع الصحراء الغربية المستعمرة الإسبانية السابقة، بين المغرب شمالا والجزائر وموريتانيا شرقا، وموريتانيا جنوبا والمحيط الأطلسي غربا، وتقدر مساحة الصحراء حوالي 284 ألف كم مربع، ويبلغ طول شاطئها 1400 كم على امتداد المحيط الأطلسي، أما حدودها البرية فتبلغ 2045 كم منها 475 كم مشتركة مع المغرب، وحوالي 1570 كم مشتركة مع موريتانيا ومع الجزائر، وتتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال، وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة، وحتى الحدود مع الجزائر، وإقليم وادى الذهب جنوبا يمتد من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا، وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم، تم اكتشافه عام 1947 في منطقة بوجدور، وحسب اتفاقية مدريد بين المغرب وإسبانيا تتمتع هذه الأخيرة بمزايا استغلال المنجم بنسبة 51%، هناك

أيضا عشر خزانات من الملح يبلغ إنتاجها 20000 طن سنويا، وهناك دراسات واعدة في مجال التنقيب عن النفط، وقد سبق لإسبانيا أن نقبت عنه، غير أن أعمال المقاومة حالت دون ذلك، أما مناجم الحديد، فيبلغ احتياطها 700 مليون طن في منطقة أزملية وأغراشة (**كاية،2011/2010، ص111**).

1- الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

لقد بدأت قضية الصحراء الغربية في التأزم بين المغرب وجبهة البوليساريو، منذ الانسحاب الإسباني من أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب عام 1975، والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى هيئة الأمم المتحدة، بعد استشارة محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، والتي أكدت على وجود مقومات السيادة المغربية على أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب الجنوبية، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المغربية (خليد، 2008، ص75).

إلا أن الموقع الذي تقع فيه الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر وموريتانيا جعلها عرضة لتجاذبات سياسية حادة، خاصة بين كل من المغرب والجزائر اللتان اختلفتا كثيرا حول الصحراء الغربية، وبينما عدت المغرب أن حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي في 16 أكتوبر عام 1975 أكد سيادته على الصحراء الغربية، وتم إطلاق تظاهرة جماهيرية ذات هدف إستراتيجي نظمتها الحكومة المغربية في شهر نوفمبر لعام 1975 لحمل إسبانيا على تسليمها إقليم الصحراء، سميت بـ "المسيرة الخضراء"، وكانت إشارة بدء المسيرة من الملك الراحل "الحسن الثاني" لعبور الصحراء الغربية، وقد لوح المتظاهرون بالأعلام المغربية ولافتات تدعو إلى "عودة الصحراء المغربية" وصور لملك المغرب وبالقرآن الكريم، كما أتخذ اللون الأخضر لوصف هذه المسيرة كرمز للإسلام، إلا أن الجزائر عارضت رسميا القرار المغربي بتنظيم المسيرة الخضراء إلى أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، وأكدت معارضتها من خلال اعترافها بالجمهورية الصحراوية تحت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو ما يعرف (بالبوليساريو) بتاريخ 27 فبراير 1976، وقد كان لذلك وقع كبير على العلاقات المغربية . الموريتانية . الجزائرية، حيث تم الإعلان رسميا بتاريخ 7مارس 1976 عن قطع العلاقات

الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، كرد فعل على موقف الجزائر الرسمي تجاه الصحراء الغربية الأمر الذي اعتبره المغرب مساسا بسيادته على أراضيه (**سطي، 2005، بدون رقم**).

منذ ذلك الحين، وقضية الصحراء الغربية تعد أحد أبرز قضايا الخلاف والتوتر في منطقة المغرب العربي بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" واستقلال الجمهورية، إذ أن كلا من المغرب وموريتانيا يريدان تقاسم المنطقة، بينما تدعم الجزائر صراحة "جبهة البوليساريو"، التي دخلت في نزاعات مسلحة مع كل من القوات المغربية القادمة من الشمال والقوات الموريتانية القادمة من الجنوب، إلا أنه مع تزايد الاضطرابات الداخلية الموريتانية، وتعدد الإنقلابات العسكرية فيها، تم توقيع "اتفاقية الجزائر" بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في أغسطس 1979، والتي أكدت إنهاء حالة الحرب بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، وانسحاب القوات الموريتانية من وادي الذهب، وعدم التدخل في مشكلة الصحراء، والابتعاد عن أي نزاعات حيال هذه المشكلة.

2– أطراف النزاع حول الصحراء الغربية:

يدور النزاع في الإقليم بين كل من، المغرب والجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو وإسبانيا، وهي الأطراف المباشرة، وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء، وإن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية، ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه، وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة.

- **المغرب**: بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956، وقع اتفاقية مع إسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال، ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب (**هداية، 1979، ص125**)، وبذلك أبقت هذه الاتفاقية، أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل إسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء، وبالتالي بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية، واتخذت هذه المطالبة أسلوبا سلميا، من خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية، مثل المسيرة الخضراء وطرح

المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية، وكان هناك إجماع وطني داخل المغرب والصحراء، على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي، وبموجب اتفاقية مدريد 1957، أكدت إسبانيا تخليها عن الصحراء، وإناطة إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة، من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء، مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات، وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائديه الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية(**عودة، 1987، ص20**):

أ. من الناحية التاريخية: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذا ما أكدته معظم الدراسات التاريخية الإسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتدادا طبيعيا لها.

ب. من الناحية القانونية: فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوروبية من جهة، وبين الدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى، أكدت على مغربية الصحراء.

ت. من الناحية الإدارية فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء، يتم من قبل السلاطين المغاربة، الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

ث. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة، في قيام حضارة مشتركة، أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.

وعليه فإن موقف المغرب الرسمي والشعبي، ينطلق من فكرة مغربية الصحراء، التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية، وبالتالي ظلت المغرب تطالب بحقها التاريخي بمغربية الصحراء، وتسميتها الصحراء المغربية كامتداد طبيعي وجغرافي واجتماعي للمغرب، حيث وضعت المغرب كل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، من أجل ضم الصحراء الغربية، وخلق لها ذلك العديد من الأزمات الاقتصادية والدبلوماسية، على مستوى الداخل

والخارج، وكانت الصحراء السبب في توتر العلاقات الدولية، بين المغرب والعديد من الدول التي صوتت إلى جانب الصحراء، أو اعترفت بـ " الجمهورية الصحراوية"، كما كانت السبب في انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية، كما أنها خاضت صراعات مستمرة مع جارتها الجزائر، بسبب الصحراء وموقفها مع هذه القضية، كما أصبحت علاقات المغرب مع كثير من دول العالم، تحدد على أساس موقفها من قضية الصحراء.

- **الجزائر**: تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء، من وجهة نظر سياسية وأيديولوجية، كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في ديسمبر عام 1975، والذي أكد على مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء هو بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر)، وبين كل من المغرب وموريتانيا، وإن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل، إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله، وقد أصبحت مدينة "تندوف" في الجزائر بمثابة عاصمة لجبهة البوليساريو، التي تطالب بانفصال الصحراء الغربية عن المغرب، وظلت الجزائر تدافع باستماته فيما تعده حق الصحراويين في الحرية والاستقلال، كما تنظر في ضم المغرب للصحراء الغربية، بوصفه توسعا على حسابها، هي نظرة جيوسياسية (**الوادي، 2013، ص448**)، ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعدا اقتصاديا، يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي، تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات، فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء، لنقل الحديد من "تندوف" إلى المحيط الاطلسي، حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط، ولذلك فإن وجود خامات الحديد في "تندوف" واحتمال اكتشاف النفط فيها، يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء، لأنها تريد من خلال البوليساريو الموالية لها، ضمان الحصول على ذلك الممر إلى "تندوف"، التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية، وخاضت بسببها نزاعا عسكريا مع المغرب عام 1963 (**هداية، 1979، ص125**).

- **موريتانيا:** يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء، على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي، فهي تتخوف دائما من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء، الذي تمثل موريتانيا جزءا منها، ودفعها هذا التخوف أحيانا إلى التحالف مع الجزائر، وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي، وبالذات في وادي الذهب، حيث تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني؛ وفي أغسطس 1979 خرجت موريتانيا من الصراع، من الناحية العملية والرسمية، بعد أن عقدت "اتفاقية الجزائر" مع حركة البوليساريو، والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما، وانسحاب القوات الموريتانية من وادي الذهب (بديع، 1976، ص21–22)، والتخلي عن حقوقها في الأراضي الصحراوية نتيجة لتزايد الاضطرابات الداخلية الموريتانية، التي أعقبت الانقلاب العسكري الذي وقع عام 1978 (**الوادي، 2013، ص448**).
- **البوليساريو:** ظهرت الحركة الوطنية بالصحراء، في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية – الإسبانية، وكانت هذه الحركة جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية، التي قادت إلى استقلال المغرب سنة 1956، وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي – إسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والإتحاد) لتحرير الصحراء أولا، ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك، من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية، وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية (**الكتاب، 1998، ص8**).

وفي عام1973 حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية مدعومة من أطراف وتحالفات إقليمية، حيث ولدت حركة البوليساريو بدعم من الجزائر وليبيا، والتي طالبت منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء، وإقامة كيان سياسي مستقل بعيدا عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا، واستطاعت أن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء، ووضعت منهاجها في تحقيق ذلك، على أساس العمل السياسي والدبلوماسي واعتماد الكفاح المسلح

والتنظيم العسكري، كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الإفريقي، والتي تحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر، وقد حصلت فيما بعد على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية، وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية، تراجع خط الحركة سياسيا، واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي أصبحت بعيدا عن الأضواء والاهتمام الدولي.

- **إسبانيا:** منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882، حاولت إسبانيا ضم الصحراء إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى "سبتة ومليلة"، واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها، منح شعب الصحراء الجنسية الإسبانية، وفتح باب الهجرة أما الأوروبيين إلى منطقة العيون (**الجابري، 1987، ص20**).

فقد كان موقف إسبانيا دائما يتسم بشيء من الغموض، فهي تاريخيا مسؤولة عن الشعب الصحراوي الذي كانت تحتله، وأسلمته إلى المغرب وموريتانيا، ثم هجر الجزائر قسما منه، ومن جهة أخرى ترى في المغرب حليفا لا يستهان به، قادرا على حماية المكتسبات التي حرصت على الاستفادة منها إبان خروجها من الصحراء، وهكذا فقد انقسم الرأي العام الإسباني، فكانت المنظمات غير الحكومية تعقد صلات بالشعب الصحراوي في "مخيمات تندوف" (داخل الجزائر)، وتقدم له الدعم المادي وتسوقه على مستوى المنظمات الأوروبية لدعم القضية، أما الحكومة الإسبانية فهي منحازة إلى جانب المغرب وموريتانيا بدل جبهة البوليساريو الحديثة العهد، بوصف المغرب أقدر على حفظ المصالح الإسبانية من دولة فتية غير مضمونة الولاء، لذلك عقدت إسبانيا "اتفاقية مدريد" في 14 نوفمبر 1976 بين (إسبانيا ـالمغرب ـ موريتانيا)، ثم انسحبت من الصحراء الغربية، وتقاسم المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية، كما قامت إسبانيا ببعض الاتفاقات التي تنص على اشتراك إسبانيا في استغلال مناجم الفوسفات في الصحراء وبقاء أسطول صيدها في المياه الصحراوية، وضمان قاعدتين عسكريتين قبالة جزر الكناري، ومما تجدر الإشارة إليه إن إسبانيا تراجعت عن فكرة إجراء الاستفتاء حول "حق تقرير المصير"، على أن تمنح الإقليم حكما ذاتيا، لذلك كان الموقف الإسباني مترددان وكان تمسكها بمبدأ "حق تقرير

المصير" والشروع في بناء دولة صحراوية، من خلال التنظيم السياسي للجماعة الصحراوية، ما هو إلا عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها في هذا الإقليم (**الوادي، 2013، ص ص448– 449**).

3– تطورات مشكلة الصحراء الغربية

في عام 1991 صدر قرار أممي يقضي بوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، وتشكيل بعثة الأمم المتحدة المعنية بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، التي أصبحت معروفة اختصارا باسم "المينوروسو"، والتي تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 690 الصادر في 29 أبريل 1991، وقد كان من المقرر أن تراقب بعثة الأمم المتحدة "المينوروسو" أمرين أولهما وقف إطلاق النار، وثانيا تنظم الإعداد للاستفتاء الذي يمنح الصحراويين حرية الاختيار، بين الاستقلال أو الاندماج مع المملكة المغربية (**كاية،2011/2010، ص112**).

وفي سبتمبر 1991 أوقفت كلا من البوليساريو والقوات المغربية الأعمال القتالية، وفي مواجهة عدد من العقبات تراجعت الأمم المتحدة في هدوء عن فكرة الاستفتاء بتنظيم بعثة الأمم المتحدة ولم يتم عقد الاستفتاء، أما المغرب الذي رأي أن إعداد قائمة بالمصوتين هو أمر غير عملي، ورفض منذ ذلك الحين قبول أي استفتاء على الاستقلال، فيما سعى دوليا لقبول حل التصديق على السيادة المغربية على الصحراء الغربية، وإزاء الموقف المتصلب تجاه الصحراء الغربية بين كلا من المغرب وجبهة البوليساريو، قامت الأمم المتحدة بإرسال عدد من المبعوثين الدوليين، من أبرزهم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر"، للتوصل إلى حل سياسي لنزاع الصحراء الغربية، إلا أن أيا منهم لم يتوصل لحل مع الأطراف المتصارعة، حيث تصر جبهة البوليساريو على إجراء الاستفتاء على استقلال الصحراء الغربية، فيما يرفض المغرب هذا المطلب ويعرض حكما ذاتيا إقليميا تحت السيادة المغربية (**كاية،2011/2010، ص112**)، أما مواقف السياسات الأمريكية من قضية الصحراء الغربية، فلم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى القضية من منظار واحد، بل تعددت رؤاها مما جعلها تؤيد جانبا فيه وتعارض الجانب الآخر، وتأتي هذه المواقف المتغيرة في سياق المصالح الضيقة للولايات المتحدة، لذلك سعت إلى

مراعاة مصالحها بالنظر إلى ما يحتله الجزائر من مكانه إستراتيجية هامة في المنطقة، ولما يتوفر عليه من مخزون نفطي واحتياطات غازية هائلة، وكذلك لما يتمتع به المغرب من مكانة سياسية واقتصادية واستراتيجية ذات أهمية خاصة.

ثانيا: السياسة الأمريكية تجاه قضية الصحراء الغربية

على الرغم من قدم العلاقات الأمريكية ـ المغربية، وما يمثله المغرب من أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن هذه العلاقات لم تخل من بعض المواجهات، خصوصا أمام المواقف المتباينة للسياسة الأمريكية إزاء قضية الصحراء الغربية، والتي لم تكن حاسمة وواضحة، وذلك نظرا لتعدد وتباين المواقف والرؤى حول هذه القضية لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهو ما جعلها تؤيد جانبا فيه وتعارض الجانب الآخر،وذلك مراعاة للمصالح الاقتصادية مع دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب (**خليد، 2008، ص ص75 – 76**). وهكذا كانت السياسة الأمريكية تجاه قضية الصحراء الغربية متأرجحة بين التأييد البطيء والجزئي والتأييد الخافت ثم الحياد.

ففي البداية أيدت الولايات المتحدة الخطوات التي أقدم عليها المغرب، بتنظيم المسيرة الخضراء عام 1975، خاصة الطابع السلمي الذي كانت عليه المسيرة التي نظمها وقادها الملك "الحسن الثاني" ملك المغرب في ذلك الوقت (**zobir and Benabdallah, 2005, p.184**)، إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير مع انتخاب الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" سنة 1976، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات المغربية الأمريكية سنة 1978، عندما جمدت الولايات المتحدة مبيعاتها من الأسلحة للمغرب على أساس أن المغرب يخرق القانون الأمريكي الذي نصت عليه الاتفاقية العسكرية الموقعة بين البلدين سنة 1960، والتي تمنع استعمال الأسلحة من أصل أمريكي خارج الحدود المعترف بها دوليا (**zobir and Benabdallah, 2005, p.184**).

بعد زيارة الملك "الحسن الثاني" للمغرب ولقائه الرئيس "كارتر" في نوفمبر 1987 تغير الموقف الأمريكي وقتها، حيث كان الجانب الأمريكي يرفض آنذاك دعم المغرب عسكريا في

وقت كان الإتحاد السوفيتي السابق يدعم بقوة الجزائر وهو ما جعل ميزان القوة في المنطقة يميل لصالح الجزائر، لكن الحسن الثاني نجح خلال الزيارة في تغيير وجهة النظر الأمريكية وجعلها تعدل من موقفها السلبي بالنسبة للمغرب حول قضية الصحراء الغربية، بمعنى آخر أن موقف إدارة الرئيس "كارتر" من الصحراء الغربية كان أمام خيارين لا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر، إما دعم المغرب والحفاظ على مصالحها الدبلوماسية والإستراتيجية أو دعم الجزائر من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في نفس الوقت لكنه في نهاية المطاف انتهج سياسة التوازن والحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بين الجزائر والمغرب؛ أما في عهد "الرئيس ريغان" (1981 ـ 1989)، فقد دخلت العلاقات المغربية الأمريكية عهدا جديدا وتميزت بدعم أمريكي قوي للمغرب أكثر مما كان في عهد إدارة "كارتر"، لكنه كان موقفا محايدا ومؤيدا للحل السلمي لقضية الصحراء الغربية من خلال المفاوضات، وقد عملت إدارة "ريغان" على تشجيع كافة الأطراف في هذه القضية على التفاوض السلمي حول هذه المسألة (**المومني، 2005، بدون رقم صفحة**).

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى بلورة سياسة أمريكية أكثر وضوحا تجاه قضية الصحراء، وفي هذا المطلب فإننا سنركز على المواقف الحديثة للإدارة الأمريكية، ابتداء من عهد الرئيس "بوش الأب" حتى الأن، على النحو التالي:

1- إدارة الرئيس جورج بوش "الأب" (1989ـ 1993):

شهدت إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الأب"، ميلاد نظام عالمي جديد جاء على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي أعقبها تحولات كبرى في النظام العالمي غيرت مجرى الاهتمام الأمريكي بقضية الصحراء الغربية، فعلى الصعيد الدولي سقط الإتحاد السوفيتي ودخلت القوات العراقية إلى الكويت مطلع التسعينيات، والذي تطلب تدخلا دوليا لإخراج العراق من الكويت، وهو ما جعل المغرب يأخذ موقفا مؤيدا للتحالف الدولي ضد العراق، في محاولة منه للتأثير على الموقف الأمريكي واستمالته، غير أن الموقف الأمريكي جاء مخيبا لآمال المغرب كما جاء على لسان الرئيس "بوش الأب"، الذي قال "للحسن الثاني" الراحل خلال زيارته للولايات المتحدة

في سبتمبر 1991، "بأن اتخاذ القرار بشأن النزاع في الصحراء الغربية هو من مسؤولية الأمم المتحدة" (المومني، 2005، بدون رقم صفحة)، وذلك بقصد أن تظهر الولايات المتحدة بصفتها القوى العظمى المهيمنة على المنظومة الدولية، بمظهر المدافع عن السلام والشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن التدخل الدولي في حرب الخليج الثانية، قد تم تحت مظلة الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الولايات المتحدة بنزاع الصحراء الغربية في ظل الحرب الباردة، كان يعود إلى رغبتها في إبعاد المد الشيوعي عن المنطقة، لكن بعد انهيار المعسكر الشيوعي، لم يعد لذاك المبرر وجود، لكن تنامي ما يسمى بظاهرة الإسلام السياسي الذي لقي نجاحا في الجزائر، أصبح عاملا مقلقا للولايات المتحدة الأمريكية مما حدا بها للاهتمام بعملية السلام الجارية في المنطقة (**بوعنان، 1998، ص ص 17 – 18**)، إضافة إلى إنشاء الاتحاد المغاربي في 17 فبراير 1989، الذي أعاد العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى طبيعتها كما كانت من قبل (**بوقنطار،1997، ص131**).

ونتيجة لهذه التطورات على الساحة العالمية والإقليمية التي غيرت مجرى الاهتمام الأمريكي، فقد تميزت سياسة الرئيس الأسبق "بوش الأب" تجاه قضية الصحراء الغربية بالهدوء، وقللت من تفاعلاتها على المستوى الدولي، وجعلتها محصورة في دائرة الحدود الإقليمية بين الدول المعنية بها (إخليد، 2008، ص81)، نظرا لانشغال الولايات المتحدة بالتطورات التي كانت واقعة في الشرق الأوسط والعالم في تلك الفترة.

2– إدارة بيل كلينتون (1993 ـ 2001):

تمثل إدارة "كلينتون" نهجا آخرا للسياسة الأمريكية، بحكم الانتماء الديمقراطي للرئيس الجديد، فقد جاء "كلينتون" الديمقراطي إلى السلطة بعد رئيسين جمهوريين، قامت سياستهما على القبول بمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن المعروف اهتمام الديمقراطيين بصورة أكبر، بالقضايا الداخلية وانكفائهم النسبي عن الشؤون الدولية. وقد ثار الجدل مع بداية عهد "كلينتون" حول مسألتي العالمية والانكفاء (**سودر برج، 2013، ص21**)، ومن المعروف أيضا

أن الرئيس "كلينتون"، قد أقام حملته الانتخابية على مبدأ الاهتمام بالاقتصاد ورفع شعاره المعروف "إنه الاقتصاد أيها الغبي"، مما أوجد مخاوف شتى حول احتمالات تراجع السياسة الخارجية الأمريكية، وإفلات القيادة من الولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أن هذه النظرة قد انعكست على مختلف قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، فمع أن الولايات المتحدة لم تتراجع بصورة ملحوظة عن الاهتمام بالقضايا الدولية، إلا أنها كانت أقل حماسا للتورط في المشكلات الدولية على حساب الوضع الداخلي، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على نظرة إدارة "كلينتون" لقضية الصحراء وقد سارت إدارته على النهج نفسه، مثل الإدارات الأمريكية السابقة، في التعامل مع قضية الصحراء الغربية، ولم يتغير الموقف الأمريكي تجاه النزاع الدائر حول الصحراء الغربية في الولاية الأولى لـ "كلينتون"، ويضاف إلى ذلك تراجع مكانة المغرب الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، فبعد توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993، لم يعد للمغرب الدور المهم في التقريب بين العرب والإسرائيليين، ومن ثم لم يعد للوبي اليهودي نفس الاهتمام ونفس التأثير في مساندة المغرب كما كان في السابق (**بوقنطار، 2000، ص ص17 – 18**).

لكن خلال الفترة الثانية من ولاية الرئيس "كلينتون"، عادت قضية الصحراء الغربية إلى الواجهة مرة أخرى، حيث طغت مسألة الاستفتاء على أحاديث المسؤولين الأمريكيين، الذين كثفوا من نشاطاتهم وزياراتهم إلى المنطقة، واستمر الموقف الأمريكي يدافع عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة ليبدأ تحول طفيف في السلوك الأمريكي (**سليمي، 2009، بدون رقم صفحة**)، إذ شهدت هذه الفترة تحولا في الموقف الأمريكي تجاه قضية الصحراء الغربية، فقد ساعدت الولايات المتحدة على تدويل المشكلة ونقلتها إلى أروقة الأمم المتحدة، ودعمت تعيين الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر"، في 27 سبتمبر 1997 وسيطا دوليا بين أطراف الأزمة (**أبوخزام، 2005، ص171**)، وهناك من يذهب إلى أن تعيين "بيكر" لم يكن مصادفة تاريخية، وإنما كان بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، والسبب في ذلك هو رغبة الولايات المتحدة في التحكم المباشر

في هذه الأزمة، والإبقاء عليها دون حل لضمان استمرارها واتخاذها كمفتاح للتدخل في المنطقة، وورقة للضغط على الأطراف، فبعد أن كانت الأمم المتحدة تعين غير الأمريكيين، حرصت في هذه المرحلة على تعيين شخصية أمريكية مهمة، بصفة وزير خارجية سابق.

ومن بين الأسباب المفسرة لهذا الاهتمام، أولا المأزق الذي وصل إليه مسلسل السلام في الشرق الأوسط، فقد لعب المغرب دورا مهما في إحداث التقارب بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولذلك فإن أمريكا أصبحت في حاجة أكبر لتدخل المغرب عند الفلسطينيين لإحداث تقارب بينهم وبين الإسرائيليين، أما السبب الثاني فيعود إلى رغبة أمريكا في حل المشكل بهدف اقترابها من السوق الإفريقية عبر بوابة المغرب العربي (**جوقي، 1997، ص32**).

كما حرصت إدارة "كلينتون" في صياغة موقفها من نزاع الصحراء المغربية على خلق التوازن في منطقة المغرب العربي، ومحاولة الاجتهاد من خلال مجهودات "جيمس بيكر"، على إيجاد صيغة تسوية مرضية لجميع الأطراف، قائمة على أساس لا غالب ولا مغلوب عبر اللقاءات والمفاوضات بين الدولة المغربية وجبهة البوليساريو، كما حرصت في نفس الوقت على دعم الشرعية الدولية، وأيضا دعم المغرب باعتباره حليفها التاريخي والسياسي في عدد من الشؤون الإقليمية والدولية (**zobir and Benabdallah, 2005, p.186**). وحرصت أيضا على دعم المفاوضات المباشرة بين الجانبين، كآلية مثلى لاستمرار الحضور الأمريكي في هذا النزاع، كحضور رمزي خلال هذه المرحلة التي لم يحسم فيها بعد، لطرف دون آخر، والذي من شأنه أن يتحول إلى حضور رسمي وحقيقي بعد التوصل إلى القرارات الحاسمة في النزاع خلال المراحل القادمة، وهو ما يعني في جميع الأحوال، ضمان حماية مصالحها الحالية والمستقبلية (**سليمي، 2009، بدون رقم صفحة**) لأن ما كان يهم إدارة "كلينتون" في هذه المرحلة بالتحديد ليس هو انتصار حليفها التاريخي أو شريكها الاقتصادي، وإنما هو استقرار المنطقة وتوازن القوى داخله، تفاديا لأي توتر إقليمي محتمل، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة والحاجة الملحة للاستقرار والأمن حفاظا على مصالحها (**رحيمي، 2004 – 2005، ص476**).

وبعد فشل الخطة الأممية ومهمة "جيمس بيكر" في الصحراء الغربية، ظهر الحديث بقوة حول ضرورة الحل السياسي أو ما أصطلح عليه بالحل الثالث الذي يرمي إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع يرضي جميع الأطراف، وقد تبنى مجلس الأمن مقترب التسوية السياسية وذلك في القرارين 1301 بتاريخ 31 مايو 2000، الخاص بتمديد بعثة الأمم المتحدة ودعم جهود المبعوث الشخصي، وكذلك 1309 بتاريخ 25 يوليو 2000، والذي نص فيه صراحة على أهمية اللجوء إلى الحل السياسي، بوصفه أحد الخيارات التي قد تلقى موافقة الأطراف المعنية، وتتجاوز المشاكل التي لاقتها عملية الاستفتاء، وخاصة مسألة تحديد الهوية، وقد أعقب ذلك جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي "إدوارد ووكر" مع نائبه "إلن كسويتر" المغاربية في ديسمبر 2000، من أجل التباحث حول النزاع في الصحراء، وحملت هذه الجولة في طياتها سعي الإدارة الأمريكية للضغط على الأطراف للتفاهم حول مشروع حل سياسي للنزاع، وفي المقابل استقبلت إدارة "كلينتون" المبادرة المغربية بشكل حذر لما تضمنته من قبول للحوار لإيجاد حل سياسي في إطار السيادة المغربية ونظام الجهوية المزمع الانخراط فيه داخل المغرب، وهذا ما برز في خطاب "إلن كسويتر" في مجلس استماع اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ سبتمبر 2000، وهذا ما جعل "كوفي عنان" في آخر تقرير له إلى مجلس الأمن بتاريخ 25 اكتوبر 2000، يتبنى رأي "بيكر" القاضي بأنه لا جدوى من المباحثات إن لم تكن الحكومة المغربية مؤهلة لاقتراح أو قبول تفويض ينبغي أن يكون حقيقيا وهاما ومنسجما مع القواعد الدولية (**الخلفي، 2001، بدون رقم صفحة**).

إن مبادرات "جيمس بيكر" في هذا الاتجاه انتهت في سنة 2001 إلى وضع ما سمي "الاتفاق ـ الإطار"، والتي تقضي بمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء، الذي وافق عليه قرار مجلس الأمن في 30 يونيو 2001، وقد رحب المغرب بالقرار، في حين رفضت البوليساريو والجزائر هذا الاتفاق، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى طرح أربعة خيارات أمام مجلس الأمن وهي (تنفيذ مخطط الاستفتاء، الالتزام بالاتفاق ـ الإطار، تقسيم الإقليم، سحب البعثة الأممية من

الصحراء)، أعقب ذلك اقترح "بيكر" مخططا جديدا حول الحل السياسي للنزاع، اعتبره المغرب تراجعا عن "الاتفاق ـ الإطار" مما جعله قابلا للرفض، لأنه ينال من السيادة المغربية، وهكذا فشل مخططا "بيكر" الأول والثاني مع استمرار بحث الأمم المتحدة عن حل بديل يزداد تعقيدا، لاسيما بعد استقالة "جيمس بيكر" وتعيين ممثل جديد للأمم المتحدة في الصحراء الغربية (**الناصر، 2004، ص ص 93 – 94**).

3– إدارة جورج بوش "الابن" (2001 ـ 2009):

إن عهد الرئيس "بوش الابن" اتسم بسيطرة مدرسة المحافظين الجدد على السياسة الخارجية، وهي سياسة تتسم بالعدائية والتدخل الفج وفرض المواقف، كما تتسم بالمصلحية البحتة دون اهتمام بالمبادئ، ومن الطبيعي انعكاس رؤية هذه المدرسة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المغرب، ولذلك فقد تميزت هذه المرحلة بوجود تناقضات في المواقف الأمريكية تجاه العديد من القضايا.

إن موقف الولايات المتحدة من نزاع الصحراء الغربية خلال إدارة الرئيس "جورج بوش الابن"، تأثر بطبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه مجمل القضايا الدولية، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن الموقف أصبح في جوهره خاضع لإستراتيجية الحرب على الإرهاب الدولي، التي أصبحت ذريعة للسياسة الخارجية الأمريكية، تتفوق عليها جميع الرؤى والتصورات، وهو ما يجعل أية سياسة أمريكية تجاه المملكة المغربية أو إزاء نزاع الصحراء الغربية، لا تنفك أن تكون نتيجة تصورها لكيفية التعاون مع هذه الإستراتيجية (**رحيمي، 2004 – 2005، ص503**)، وعلى رغم الدعم المغربي الواضح للولايات المتحدة الأمريكية في قضايا التعاون الثنائي في المجالات الأمنية والإستراتيجية خلال فترة إدارة "بوش الابن"، ظل الموقف السياسي الأمريكي المبني على الحياد مستقرا، وإن كانت الولايات المتحدة قد تدخلت في ملفات أخرى مرتبطة بالمغرب، مثل محاولات الوساطة في قضية "جزيرة ليلى" في الصراع مع إسبانيا (**سليمي، 2009، بدون رقم صفحة**)، وفي هذا الإطار استبعد الأمريكيون فرض أي تسوية على المغرب بخصوص الصحراء، وإن الأمر لا يتعلق بقضية

هامشية وإنما بمسألة مركزية للمغرب، وإن هذا الحياد الأمريكي جاء نتيجة العمل الدبلوماسي للملك "محمد السادس" خلال زيارته لواشنطن، وبسبب هذا الحياد تم استبعاد مخطط التسوية الذي حاول تقديمه المندوب الأمريكي في مجلس الأمن "نغروبونتي"، والذي يتعلق بمخططي "بيكر" (**Sehimi,2001**)، فهذا الحياد الأمريكي يؤكد توفير الشروط لحل سياسي واقعي ونهائي في إطار التعاون مع الهيئات الأممية، حسب تعبير الملك "محمد السادس" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مقابل هذا الحياد الأمريكي، عززت إدارة "بوش" تعاونها الاقتصادي والعسكري، ومحاربة الإرهاب بعد الأحداث التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 (**خليد، 2008، ص86**).

وبذلك ظل موقف الحياد ثابتا على رغم التطور المفاجئ في موقف الولايات المتحدة من النزاع في الامم المتحدة في 9 يوليو 2003، عبر تمرير الإدارة الأمريكية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر لحل النزاع في الصحراء (إما استقلالية المحافظات الصحراوية ضمن إطار مملكة فيدرالية مجهولة الترسيم الحدودي، أو القبول بقرار تقسيم الصحراء)، وهو موقف أمريكي عابر عاد بعده الرئيس السابق "بوش الابن" مجددا إلى التأكيد على أن حل قضية الصحراء، لن يفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية، وهذا ما أكده الرئيس "بوش الابن" في اجتماعه مع الملك "محمد السادس" على هامش أشغال الدورة 58 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ موقف "بوش" هذا يعود في جوهره إلى إستراتيجية الحرب على الإرهاب الدولي، إذ أن السلوك الأمريكي إزاء نزاع الصحراء ارتبط في فترة حكم "بوش الابن" بمسألة التعاون المغربي في محاربة الإرهاب، وقد حاول المغرب توظيف هذا النوع من التعاون، وذلك ببلورة خطاب يستند إلى نوع من التقاطع بين تسوية قضية الصحراء ومخاطر انتشار الجماعات الإرهابية في صحراء شمال إفريقيا، لكن هذا الخطاب ظل محدودا لكون أطراف الصراع في ملف الصحراء (المغرب والجزائر) وجدا نفسيهما متساويين من حيث درجة انخراطهما في السياسة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، بل مدفوعين أحيانا تحت الضغط الأمريكي إلى تبادل المعلومات حول

موضوع الإرهاب وانتقال الإرهابيين، خاصة بعد الإعلان عن ميلاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (**سليمي، 2009، بدون رقم صفحة**).

إن التغيير الملموس في السياسة الخارجية الأمريكية، حدث في فترة لاحقة، على المستوى التشريعي أو الدبلوماسي، فقد انطوت هذه التطورات على دعم أوضح للمغرب، فقد أصدر 104 من أعضاء الكونغرس، رسالة تحوي على ضرورة تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية مع احترام السيادة المغربية والوحدة الترابية، وهي رسالة وجهوها إلى وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس"، مؤكدين على ضرورة استعانة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها لإيجاد تسوية سياسية لمسألة الصحراء، كما تلقى المغرب الدعم الأمريكي من خلال المدير التنفيذي للمركز الأمريكي المغربي للشؤون السياسية في واشنطن "روبير هولي"، قائلا " إن مبادرة المغرب بتقديم مشروع الحكم الذاتي تشكل مبادرة سياسية شجاعة"، فالتأييد الأمريكي لهذه المبادرة جاء على لسان المندوب الأمريكي السابق "جون بولتون" خلال اجتماع مجلس الأمن في أبريل 2006، حينما قال: "على المغرب تقديم تفاصيل حول مشروعه للحكم الذاتي، ومع تأكيد إدارة "بوش الابن" على قبول المبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، أما على المستوى الدولي فقد انعكس الموقف الأمريكي على الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بدعم هذه المبادرة، ويعزز هذا الدعم امتناع الولايات المتحدة الأمريكية، عن التصويت لمصلحة المشروع الجزائري، المعارض للمشروع المغربي للحكم الذاتي في الصحراء" (**خليد، 2008، ص ص86 – 88**).

وفي 14 فبراير 2007 أعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "ليسلي فيليبس"، في أعقاب المباحثات التي أجراها الوفد المغربي مع مسؤولين أمريكيين كبار، عن تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للخطة التي أطلقها المغرب، وأوضحت "نيكولا بورنيز" مساعد كاتب الدولة في الشؤون السياسية، التقى وفدا وزاريا رفيع المستوى لمناقشة هذه الجهود، بهدف إعداد مقترح ذي مصداقية لتسوية قضية الصحراء، وأضافت المسؤولة الأمريكية أن "بورنيز" دعا

الحكومة المغربية إلى استكمال مسلسل الإعداد والمشاورات كما هو مقرر (**خليد، 2008، ص88**).

وواقع الأمر أنه يمكن تحليل السياسة الأمريكية الراهنة تجاه قضية الصحراء، من خلال مقارنة مواقف كل من الإدارة والكونغرس الأمريكيين، ذلك أن إدراك هذه المواقف من داخل المؤسستين يسمح لنا بقياس درجة أهمية ملف الصحراء بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فموقف "الكونغرس" ليس موحدا تجاه قضية الصحراء، إذ هناك مؤيدون للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية وعلى الموقف من الحرب على الإرهاب، وقضية الشرق الأوسط والتطور الديمقراطي داخل المغرب، مقابل هذا التأييد هناك مواقف معارضة للمغرب على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي وانتهاكات المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء، فضلا عن رفض البعض استغلال المغرب لثروات الصحراء الغربية، واعتبار العلاقات التاريخية بين البلدين مجرد جزء من الماضي، بالإضافة إلى هذا التباين، هناك مواقف شبه محايدة تميل إلى النظر إلى قضية الصحراء في بعدها الإقليمي، أكثر من معالجة القضية كأزمة بين البوليساريو والمغرب. أما على مستوى الإدارة الأمريكية فقد انتقلت إدارة "بوش" في مرحلة أولى إلى الضغط حين هدد "جون بولتون" السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، بسحب البعثة الدولية من الصحراء، لتعود في مرحلة أخرى إلى لغة الحياد المدعوم بخطاب الشرعية الدولية، متجاوزة بذلك مرحلة الضغط، ويفسر هذا التناقض والغموض في الموقف الأمريكي باختيار الوقوف على مسافة لا تقلق ولا ترضي الشريكين والحليفين الإستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية، بدرجات متفاوتة في المنطقة، واللذين هما في الوقت نفسه طرفي الصراع (المغرب والجزائر) (**سليمي، 2009، بدون رقم صفحة**).

إن ما يمكن استنتاجه في هذه المرحلة، وجود مواقف متذبذبة ومتناقضة تعود إلى تناقض مواقف المغرب والجزائر، ومحاولة الولايات المتحدة إرضاء الطرفين، فضلا على إن موقف الولايات المتحدة يفسر بكون المصالح الأمريكية في المغرب مختلفة عن مصالحها في الجزائر، فالمغرب في السياسة الأمريكية حليف يعود إلى زمن الحرب الباردة، وهو يشكل حاليا مدخلا

جيو–استراتيجيا للولايات المتحدة في إفريقيا وجنوب أوروبا، كما يشكل مدخلا سياسيا في العالم العربي، ويستعمل في تجارب مجالات الإصلاح وبناء المعادلات الديمقراطية في المنطقة، أما الجزائر فهي اكتشاف اقتصادي للولايات المتحدة في شمال إفريقيا تعود لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما هي سوق استثماري مستقبلي تتنافس فيه مع بقايا أطراف الحرب الباردة (الصين) في المنطقة.

4– إدارة باراك أوباما (2009 ـ 2016):

لعل من الأهمية بمكان، إلقاء الضوء على شخصية "أوباما" من عدة زوايا، للوقوف على أسباب ما حدث من تغيير في تناول ملف الصحراء، فهو ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، وهو حزب يميل إلى الانكفاء عن القضايا الدولية والاهتمام بالقضايا الداخلية، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على نظرته للقضايا الخارجية، وخاصة القضايا الصغيرة التي لا تتعلق بالصراعات الإستراتيجية الكبرى، ولا تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة، مما جعله يترك معالجة هذه القضايا لوزارة الخارجية وليس البيت الأبيض؛ مما يجعل هذه القضية مرتبطة برؤية وزير الخارجية وليس الوزير.

كما أن "أوباما" في الأصل، مناضل من المجتمع المدني، كرس حياته للنضال من أجل حقوق الإنسان، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على رؤيته لقضية الصحراء، التي يراها قضية حقوق إنسان وذلك هو سبب توسع هذه النظرة في عهده.

فضلا على أن سياسته الخارجية تعاني من ارتباك شديد ونوع من التردد، بما في ذلك رؤيته للقضايا الكبرى، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على موقفه من قضية الصحراء فيتسم بالتذبذب، ومن أسباب هذا التردد كونه ديمقراطي يدعو للسلام، لكنه تورط في سياسات سلفه "بوش"، مما جعله مترددا لا يستطيع العودة عن هذه السياسات ولا أن يواصلها.

كما أن قضية الصحراء في المنظور الأمريكي قضية صغيرة ليست إستراتيجية، مما يجعلها ظرفية تتحرك مع حركة الدبلوماسية المغربية.

عليه فمنذ أن وصل الرئيس "باراك أوباما"، إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب فتورا، رغم المجهودات التي كانت تقوم بها كاتبة الدولة السابقة في الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"، والتي حافظت على نوع من التوازن، مما جعلها المخاطب الرئيسي للمغرب والمدافعة عن مصالحه، وأصبح ملف المغرب في يد الخارجية أكثر منه في يد البيت الأبيض، وتبرز الزيارات التي قامت بها "كلينتون" للمغرب وتوقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مدى دفاع "كلينتون" عن المغرب، في وقت لم يكون فيه أي اتصال مباشر بين "باراك أوباما" والملك "محمد السادس" خلال الولاية الأولى للرئيس "أوباما"، وبعد رحيل "كلينتون" وقدوم وزير الخارجية الجديد "جون كيري" وجد المغرب صعوبة في التحاور معه، ويحتل "كيري" موقعا قويا في السياسة الخارجية انطلاقا من الكونغرس، قبل توليه وزارة الخارجية، ولم يسبق للمغرب أن وجه له أي دعوة في الماضي عندما كان يرأس لجنة العلاقات في مجلس الشيوخ، ويعتبر "كيري" من المساندين لحل تقرير المصير في نزاع الصحراء، وكان "كيري" قد وقع رسالة شهيرة رفقة أعضاء آخرين من مجلس الشيوخ، يطالب وزير الخارجية سنة 2002 "كولن باول" تطبيق تقرير المصير في الصحراء (**مجدوبي، 2013، بدون رقم صفحة**).

ومع تولى "جون كيري" هذا المنصب، الذي لا تربطه نفس العلاقات القوية، التي ربطت "هيلاري" بالمغرب، استغلت جهات أمريكية موالية للجزائر هذا الوضع، لتدفع في اتجاه اتخاذ واشنطن لمواقف قريبة منها، وتمثل ذلك على الخصوص في الحملات التي كانت تقودها "كيري كينيدي"، رئيسة "منظمة كينيدي للعدالة و حقوق الإنسان"، بالإضافة إلى المواقف الأخرى لبعض اللوبيات، دورا في التأثير على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، لتعديل الموقف الكلاسيكي لهذه القوة العظمى في اتجاه مساندة انفصال الصحراء، ويمكن القول إن قمة هذا التوتر حصلت عندما تقدمت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن "سوزان رايس"، بمقترح توصية تنص على إسناد مهمة مراقبة حقوق الإنسان للبعثة الأممية في الصحراء، كما أرسلت وبطلب من وزارة الخارجية مسودة القرار الذي ينص على مراقبة حقوق

الإنسان إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الولايات المتحدة) (**مسودة قرار تكليف المينوروسو، 2013**).

مما دفع المغرب إلى شن هجوم ديبلوماسي، أرغم واشنطن على سحب المقترح، وفي 25 أبريل 2013 تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار2099، الذي مدد ولاية البعثة عاما كاملا اعتبارا من آخر أبريل 2013 حتى أبريل 2014 ، دون تبني مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة، يتضمن توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم، وقد تسبب المشروع الأمريكي في توتر العلاقات بين واشنطن والرباط، التي اعتبرته مساسا بسيادتها، بناء عليه قررت إلغاء التدريبات العسكرية المشتركة التي تجريها سنويا مع الجيش الأمريكي والتي تعرف "بمناورات الأسد الإفريقي"، من دون تقديم تبريرات، كما أرسل بعثة دبلوماسية رفيعة المستوى لنقل رسالة من الملك "محمد السادس" إلى حكومات العديد من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتلقي هذه التطورات الضوء على الأسباب التي تقف خلف المبادرة الأميركية، ومنها رحيل "هيلاري كلينتون" التي كانت من الداعمين للحكومة المغربية في إدارة "أوباما" الأولى، يضاف إلى ذلك تأثير مركز "روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان"، الملتزم بقضية الصحراء الغربية، وحملات الضغط التي يمارسها في أوساط الحزب الديمقراطي الأمريكي، فضلا عن ذلك، تأثرت مكانة المغرب في واشنطن سلبا بعدما سحبت السلطات المغربية ثقتها من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية، "كريستوفر روس"، في صيف 2012 (عادت فقبلت به تحت تأثير الضغوط من الولايات المتحدة والأمم المتحدة)، وفي أبريل 2013، أوصى التقرير السنوي الذي أصدره بان كي مون عن النزاع، بـ "مزيد من الالتزام الدولي" لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية والمخيمات على السواء (**Molina,2013**).

وتخفي هذه التطورات السلبية، موقفا غير ودي من طرف "أوباما" تجاه المغرب، مما ضاعف من برودة العلاقات بين الرباط وواشنطن، غير أن هذه الوضعية أخذت في التغير، بشكل تدريجي، إلى أن وصلت إلى لقاء القمة، الذي جمع الرئيس "أوباما" بالملك "محمد

السادس"، في البيت الأبيض، وإصدار البيان المشترك، الذي يعتبر مقترح المغرب حول الحكم الذاتي في الصحراء "جديا وواقعيا و ذا مصداقية"، وهو الموقف الذي سبق أن عبرت عنه سابقا إدارة الرئيس السابق، "جورج بوش"، قبل أن تعمل إدارة "أوباما" على تجميده، مما جعل علاقة البيت الأبيض مع المغرب، تقتصر على مستوى وزارات الخارجية، ولم يتم أي لقاء بين الملك "محمد السادس" و"أوباما"، خلال الولاية الأولى للرئيس الأمريكي، وكذلك في الولاية الثانية حتى القمة التي تمت يوم 22 نوفمبر 2013، لكن هذا لم يكن يعني أن اتفاقات البلدين على مختلف المستويات، الاستراتيجية، والاقتصادية والديبلوماسية قد تراجعت، بل ظلت متواصلة (**العلمي، بدون تاريخ**).

إن التعديل الذي حصل في العلاقات، جاء من البيت الأبيض، وبالتحديد من الرئيس "أوباما"، وقد تداخلت في كل هذا عدة عوامل، من أهمها التحول الإستراتيجي، الذي بدا واضحا في الدور الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم، والذي تراجع بعد الموقع المتميز الذي انتقلت إليه الصين، كقوة اقتصادية كبيرة، والعودة القوية لروسيا في الساحة الدولية، بالإضافة إلى الربيع العربي في المنطقة، لذلك فإن مختلف هذه التحولات، فرض أيضا على البيت الأبيض تعديل سياساته، خاصة بعد أن أصبح الإرهاب الأصولي يمتد في مناطق متعددة، ووصل إلى بلدان الساحل الإفريقي، كل هذا ساعد المغرب، باستقراره، وبصمود مؤسساته، وبثبات إستراتيجيته ضد التطرف وعمله على تعزيز الأمن الإقليمي، على أن يبرز كمخاطب أساسي في المنطقة. لكن لابد من أخذ معطى حاسم في هذه الخريطة، وهو الدور التاريخي الذي لعبه المغرب في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الذي يجعل منه محورا أساسيا في التوازن، لذلك فإن التعديل الذي طرأ في السياسة الأمريكية تجاه المغرب، كان نتيجة عدة عوامل، مما يعني أنه قد يتحول، خاصة وأن البيان المشترك، أكد على عدة مواقف مثل تأكيد مسار الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي النقاط التي على المغرب أن يأخذها بعين الاعتبار، ليس في علاقاته الدولية، بل أيضا في معالجة تحدياته الداخلية (**العلمي، بدون تاريخ**).

وعقب اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي بالملك المغربي "محمد السادس" 22 نوفمبر 2013 بواشنطن نشر البيت الأبيض بيانا مشتركا، كرس فصلا كاملا لمسألة الصحراء الغربية، إضافة إلى الجوانب الأخرى الخاصة بالعلاقات الثنائية الأمريكية–المغربية، والأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب بالقارة الافريقية والسلام في الشرق الأوسط، ويشير بيان الرئاسة الأمريكية بوضوح إلى أن ملف الصحراء الغربية يجب أن يعالج في إطار الأمم المتحدة، وذلك من خلال دعم الولايات المتحدة التام للمفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة، ومبادرات المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية "كريستوفر روس"، مع حث المغرب وجبهة البوليساريو على العمل من أجل التوصل إلى حل، وقد كان السيد "روس" قد أطلع مؤخرا مجلس الأمن عن عدم تنظيم جولة جديدة من المفاوضات بين طرفي النزاع، إلا في حال "تحسن الآفاق" المرتبطة بتنظيم اجتماع مشترك، ولبلوغ هذا الهدف أعلن حينها عن مقاربة جديدة من خلال إطلاق مرحلة جديدة من المفاوضات، تقوم على مبادلات ثنائية منفصلة مع كلا الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو، وبخصوص مسألة حقوق الإنسان، فقد ألح أعضاء من الكونغرس الأمريكي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والصحافة الأمريكية على بحثها بصفة أولوية، من هذا المنظور أشار البيت الأبيض إلى أن الرئيس "أوباما" والعاهل المغربي أكدا على التزامهما المشترك بتحسين الظروف المعيشية لسكان الصحراء، واتفقا على العمل سوية من أجل الاستمرار "في حماية وترقية" حقوق الإنسان في الصحراء الغربية (***وكالة الأنباء الجزائرية، 2013***).

وتماشيا مع السياسة الأمريكية الثابتة على مدى سنوات عديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت بشكل واضح على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء " جدي وواقعي وذو مصداقية"، ويمثل " مقاربة ممكنة من شأنها تلبية تطلعات سكان الصحراء، إلى تدبير شؤونهم الخاصة في إطار من السلم والكرامة"، وتعهد الرئيس "أوباما" بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومقبول، من لدن الأطراف لقضية الصحراء، مؤكدا أن الولايات المتحدة تدعم المفاوضات التي تشرف عليها الأمم المتحدة، بما فيها عمل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة "كريستوفر روس"، وناشد الأطراف العمل من أجل إيجاد حل

سياسي،مؤكدين على العمل المشترك لتحسين ظروف عيش ساكني الصحراء، والعمل سوية على مواصلة حماية حقوق الإنسان فيها، الذي نددت كاتبة الدولة والكونغرس والمنظمات غير الحكومية الدولية،بانتهاكات حقوقه والنهوض بها في المنطقة (**جريدة أخبارنا المغربية، 2013**).

خاتمة

وبناء على ما سبق تتضح مشاريع الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فاحتلال المغرب مكانة رئيسية ستجعل الإدارة الأمريكية تتبنى ملف الصحراء بما يصب في مصلحة المغرب، وإذا ما احتلت المغرب مكانة هامشية ستجعل الإدارة الأمريكية تولي اهتماما للصحراء بما لا يصب في مصلحة المغرب، والوقائع التاريخية تؤكد هذا التوجه، فعندما احتاجت واشنطن المغرب في مخططات معينة، مثل مكافحة الإرهاب وتوقيع اتفاقيات التبادل التجاري الحر، لمحاصرة فرنسا في منظمة التجارة العالمية، وكذلك رسم خريطة جيوسياسية للشرق الأوسط الكبير، قامت بتجميد ملف الصحراء، وعندما لم يعد المغرب يحتل مكانة في أجندتها، اتخذت موقفا قويا هز العلاقات الثنائية، أي مسودة القرار الذي تقدمت به "سوزان رايس"، ومن نتائج هذا التطور، مسودة القرار الأمريكي بتكليف قوات "المينورسو" بمراقبة حقوق الإنسان، والتي رغم سحبها فقد وضعت سقفا عاليا لحقوق الإنسان على المغرب احترامه، وهو ما يجري حاليا نسبيا، وهذا مرده الضغط الدولي (**مجدوبي، 2013، بدون رقم صفحة**).

وكما يبدو أن تراجع الإدارة الأمريكية عن اقتراحها توسيع صلاحيات بعثة "المينوروسو" الأممية لتشمل حقوق الإنسان في الصحراء، هو عبارة عن قراءة جديدة لطبيعة تحالفاتها في المنطقة، وإدراكا منها بأهمية دعم وتكثيف علاقاتها مع المغرب الذي أصبح بمثابة منبر جديد للانطلاق إلى إفريقيا (**العروسي، 2014، بدون رقم صفحة**)، لكن الموقف الأمريكي مستقبلا من الصحراء سيتضح أكثر، على ضوء المكانة التي سيحتلها المغرب في رؤية الإدارة الأمريكية، نحو القارة الإفريقية، وبعيدا عن الشعارات مثل "الحليف الاستراتيجي" و"أول دولة اعترفت بالولايات المتحدة"، التي لم تعد تصمد أمام تطورات خريطة المصالح، فالمقارنة بين الأجندة الدولية للولايات المتحدة للعقدين المقبلين ومنها الخاصة بإفريقيا أساسا وأجندتها

للسنوات الماضية، معطى ضروريا لفهم الموقف الأمريكي الذي سيتبلور بوضوح أكثر في نزاع الصحراء مستقبلا (**مجدوبي، 2013، بدون رقم صفحة**).

وبذلك خلصت الدراسة إلى أن تغير الإدارات الأمريكية لا يؤثر بشكل قوي على المواقف المعروفة للإدارات السابقة من القضايا الإقليمية بشكل عام، وعلى اعتبار أن صياغة مواقف الخارجية الأمريكية بالنسبة لهذا النوع من القضايا، لا ترتبط بموقف إدارة معينة، بقدر ما ترتبط بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المجموعة الدولية، وعملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة لا ترتبط بالجهاز التنفيذي بمفرده، بل هي عبارة عن صيغة لخلاصة المواقف التي تعبر عنها عدة مؤسسات معروفة مثل مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية والبنتاغون، ومراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية، والبيت الأبيض في نهاية المطاف، وكذلك الحكومة الأمريكية تبقى بمثابة القناة التي تبلور مجموعة تلك المواقف وتقوم بصياغتها في آلية اتخاذ القرار، وبالتالي ما كان من المنتظر أن تعرف السياسة الخارجية الأمريكية تحولات كبرى بخصوص قضية الصحراء، وأن الجمود مقصود للإبقاء على القضية حية لاستخدامها في الوقت المناسب .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- ابراهيم أبوخزام، **أقواس الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، يناير 2005).

2- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 2000) .

3- جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية** (القاهرة: منشورات الجمعية الإفريقية، 1987).

4- عبد الواحد الناصر، **التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، منشورات الزمن، 2004).

5- ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب: الصحراء الغربية** (بيروت: دار المسيرة، 1976).

6- محمد عابد الجابري، **وحدة المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

7- مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق** (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 1998).

8- نانسي سودر برج، أحمد محمود (مترجم)، **خرافة القوة العظمى: استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2013).

ثانيا: المقالات

1- أخصاص خليد، "السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، شتاء 2008).

2- عبد الله هداية، "مشكلة الصحراء الغربية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، العدد 5، 1979).

3- مهيمن عبد الحليم الوادي، "مشكلة الصحراء الغربية: دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية"، **مجلة كلية التربية للبنات** (بغداد: جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافية، المجلد 24، العدد 2، 2013).

ثالثا: الرسائل العلمية والبحوث

1- أحلام بوعنان، العلاقات المغربية الأمريكية بين المتغير السياسي والمتغير الثقافي، **رسالة لنيل الدراسات العليا المتعمقة** (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، 1998).

2- ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، **رسالة ماجستير** (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010).

3- مونيه رحيمي، نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، **رسالة دكتوراه** (الرباط: جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الحقوق، 2004- 2005).

رابعا: النشرات والكتيبات

1- الحسان بو قنطار، السياسة العربية للملكة المغربية، **سلسلة بحوث إستراتيجية** (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، العدد 4، 1997).

2- جورج جوقي، النزاعات الحدودية العربية .. التداعيات على الأمن العربي، **سلسلة أوراق شهرية** (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 10، 1997).

خامسا: الصحف

1- محمد عصام العروسي، "مرحلة جديدة من الحوار الإستراتيجي المغربي الأمريكي"، **صحيفة العرب** (لندن: مؤسسة العرب العالمية للصحافة، السنة 36، العدد 9538، 2014/4/24).

سادسا: مصادر شبكة المعلومات الدولية

1- أحمد العلمي، "لماذا عدل أوباما موقفه تجاه المغرب"، **جريدة نبأ بريس المغربية الإلكترونية**، في:/http://www.nabaepress.com

2- أحمد المومني، "الرؤية الأمريكية تجاه قضية الصحراء المغربية بين المواقف الدبلوماسية والتسوية الأممية"، 20 أكتوبر2005،في:

3- /https://www.elmoumni.maktoobblog.com/57

3- حسين مجدوبي، "العلاقات المغربية – الأمريكية تفقد طابعها الإستراتيجي رغم قدمها تاريخيا"، **مركز ألفا بوست للدراسات الإستراتيجية**، بتاريخ 1 يونيو2013، في: http://alifpost.com/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-

4- حسين مجدوبي، " موقف واشنطن من الصحراء مرتبط بالمكانة التي سيحتلها المغرب في سياستها المستقبلية تجاه إفريقيا"، **مركز ألفا بوست للدراسات الإستراتيجية**، بتاريخ 2013/5/4، في:

http://www.alifpost.com/noticias/noticia.php?idnoticia=4539

5- عبدالرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 16/يونيو/2009) في الموقع:

6- http://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

7- عبدالإله سطي، "قصة قضية الصحراء المغربية الغربية من المسيرة الخضراء إلى خطة الإتفاق / الإطار"، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 1360، بتاريخ 2005/10/27، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48925

8- مصطفى الخلفي، "حل وسط أمريكي للصحراء الغربية"، **موقع أون إسلام**، الخميس 11 يناير 2001، في:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/86644-2001-01-11%2000-00-00.html

9- "الصحراء الغربية: أوباما يريد حلا (يقبله الطرفان) ويلتزم من أجل حقوق الإنسان"، نشر في، **وكالة الأنباء الجزائرية**، بتاريخ 23 /11 / 2013، في:
http://www.djazairess.com/aps/332339

10- "مسودة القرار الذي قدمته واشنطن رسميا والمتضمنة تكليف المينوروسو مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء"، **ألفا بوست للدراسات الإستراتيجية**، بتاريخ 2013/4/15، في:
http://www.alifpost.com/noticias/noticia.php?idnoticia=4367

11- "هذا هو الموقف الأمريكي من قضية الصحراء المغربية في أعقاب لقاء أوباما بالملك محمد السادس"، **جريدة أخبارنا المغربية الإلكترونية**، بتاريخ 2013/11/22، في:
http://www.akhbarona.com/politic/58254.html

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المراجع باللغة الإنجليزية

A–Articles

1- Zoubir Yahia and Benabdallah-Gambier Karima,The United States and the North African imbroglio : balancing interests in Algeria, Morocco, and the

Western Sahara , **Mediterranean politics** (New York :routledge , vol 10 , no.2 , july2005).

B– internet resources

1- [i]1- Irene Fernández Molina, "Breaking the Deadlock in the Western Sahara", **Carnegie Endowment for International Peace**, june 10, 2013, in: http://carnegieendowment.org/sada/2013/06/10/breaking-deadlock-in-western-sahara/g9lm

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية

A – Referncess del 'Internet

1- Mustapha Sehimi, "Bush et le Sahara: retour à la neutralité", **Maroc hebdo International**, 2001, in: http://www.marochebdo.press.ma/SiteMarochebdo/archive/Archives_573/html_573/bush.html